كما قال في الكافية المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل اي المشتق منه
الفعل هو قال في توضيح الجاري على الفعل المستقل بالفعل كان صواباً وهو
واطلق زيادة تنا في المصدر بالفعل اعم من ان يكون بعدها بلا انه اصول فقط
او اكثر وعدى الهمزة تكون بعدها اربعة اصول في المتصل بالفعل او في
الوصل في نحو الاستحرار والاحرنجام واعلم ان للصنف كتبوا ما يوزن
وهذه العوالم يعلم زيادته بالاشتقاق كما ذكرنا من زياده الميم
في الجاري على الفعل وكما سيأتي في غيرها فان يتبع جميع ذلك على قوله
تيل فان فقد الاشتقاق فهو غلط وان فقط فتركه وشان العوالم سوى
عرف زيادتها لحق الغلبة او بنها وبشيء آخر من الاسقاق وعدم
النظير فتخبط كدى كاد الرضي والباء يدبع بلا اي اذا ثبت بلا انه اصول
غير ليا فاليان ابده شوى كانسه في الاول كيتمع ويصرف في الثوب
كرخم وقلنسوة في الاخر كالليالي قوله فصاعدا اي فما زاد على ثلثة
فانها لم يراد معه الا في اول الرباعي فانه يحكم باصالتها الا فيما يجري
على الفعل يعني كيدحرج فانها فيه زايده انصافا للرضي وعندي
ان حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى كنون التثنية و
الجمع بمعنى فلا وجه لعدها في الزوائد هنا وقوله فيما يجري على الفعل
قال الرضي وهو خفه الاتي الفعل وان الاسم الجاري على الفعل لا يعد
في اولها ويمكن توجيهه بانه على احتبار الكوفيين ان الفعل اصل
للمصدر ويريد بالعمل هنا المصدر فانه يطلق عليه او اراد بالفعل
المصدر ايضا والجاري مطلق الاتصال وان كان خلاف المشهور
ولذلك اي لانه لا يحكم بزيادتها في اول الرباعي ويحكم بزيادتها في غيره

ليكون اعم اذ للافعال للوصح و الزمان هما احاريان على الفعل طرسم ابن

البرمع مجاز بيض و قاق والبيلع الترابا والرحل الخذ ابه

واعلم انه لم يظهر لكون الفصل بالاصلي صنع التكرير في عد الفا فليتظر
فيه وكالهمز فانها تعد زيادتها اولا لا واسطا فلا يحكم بزيادتها الا بدليل
ظاهر كتمأر وكدأ وآخرا الابعدي الفتى ابده كعلما مع ثلاثة اصول فقط
لا اقل اذ لا يكون الكلمة على اقل من ثلثة وكالفعل اي لا اكثر منها لانه
ثبت بالاستقاق عليه زيادتها اذا كانت كذلك كاخيرو اصفر وأعلم
فرده اما لم يعلم زيادته بالاستقاق اليه فاوكل وهو الرتعده افعل
بالحكم بزياده الهمزة لذلك والمحاكي القابل لما لم يعلم بالاستقاق زيادته
همزيه المصدر حكمنا باصالتها فعال افكل فعلل كجعفر مخطبي
لما ذكرنا سيويه من وجوب تركيب اوكل لو سمي به ولو كان فعلل
لعرف وانصالها كان فعلل الحاقي بان فعلل بفعلل لعدله ما اوله همزة
واصطر فعلل كقرطعب بالحكم باصالة الهمزة اذ لم يعرف بالا
استقاق عليه زيادتها فما وقع التثلثة الاصول حتى تحمل عليه مثلها
والهم كذلك اي كالهمزة فعلى زيادتها في الاول مع ثلاثة اصول
ولا براد مع اربعة فصاعدا اسم بلد محمول في الزيادة على نحو مفتعل
وقصر حمل المجهول على المعلوم فاد اقتدحت على اربعة اصول كما
في مرزنجوش حكم باصالتها ولا يحكم بزيادتها عيدا واو الا بدليل
ظاهر كدلامص ومطروده اي زيادتها في الجاري على الفعل عن ابده
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان كالمدحرج
والالة كالمجلى وهو خلاف المشهور اذ المشهور في الجاري على الفعل
انه اما بمعنى المواز ن كاسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي
تقال جاريا بان على المصارع اي مجيء وان لذا او بمعنى المشتق منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)